

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٠١٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم

وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٨) المنعقدة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٦

بشأن الزيادة في أسعار المواد البترولية وأسعار الكهرباء اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٦ ؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للطاقة بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٧ بشأن الموافقة على تعديل

أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية للشركات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة

مع مراقبة تحركات أسعار الطاقة لضمان كفاءة وفاعلية التسعير ؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للطاقة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٨ بشأن المراجعة الدورية

لجداول أسعار الطاقة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن سعر بيع الغاز الطبيعي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير البترول والتجارة والصناعة ؛

قرار:

(المادة الاولى)

بالنسبة للقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة :

(الحديد - الأسمنت - الأسمدة - الألومنيوم - النحاس)

يستمر العمل بأسعار الغاز الطبيعي المستخدم فيها دون تغيير ، طبقاً للأسعار المنصوص عليها بالمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨ والمحددة بـ ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

(المادة الثانية)

بالنسبة لقطاع صناعة البتروكيماويات :

الغاز المستخدم كوقود في صناعة البتروكيماويات ، ينطبق عليه الأسعار الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار .

الغاز المستخدم كمادة أولية في صناعة البتروكيماويات ، يتم تسعيره طبقاً لمعادلة سعرية ترتبط بسعر المنتج النهائي .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لقطاعات صناعات :

(الزجاج المسطح - السيراميك والبورسلين)

تحدد أسعار الغاز الطبيعي المستخدم فيها بـ ٢,٣ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية .

(المادة الرابعة)

بالنسبة لكافة القطاعات الصناعية الأخرى غير المذكورة في المواد الأولى والثانية والثالثة من هذا القرار :

تحدد أسعار الغاز الطبيعي بـ ٢ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية .

(المادة الخامسة)

يستمر العمل بأسعار الطاقة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بالنسبة لصناعات (الزجاج - السيراميك - الكيماويات) حتى ٣٠/٦/٢٠١٠

(المادة السادسة)

تم مراجعة هذه الأسعار بصفة دورية في ضوء تغيرات الأسعار العالمية وكذلك في ضوء التغير في متوسط سعر تصدير الغاز المصري .

(المادة السابعة)

على وزير البترول تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من ١/٧/٢٠١٠

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ رجب سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١١ يولية سنة ٢٠١٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف